# الأسس المنهجية لاختيار الموضوع

# و تحديد الإشكالية

**د: عثمان مداحي**
**أستاذ محاضر أ بقسم الاقتصاد**
**جامعة البليدة**

**ملخص:**

تعتبر مرحلة تحديد المشكلة في أي بحث علمي أهم مرحلة إذ يبنى عليها نجاح بقية المراحل وبالتالي البحث كله وعلى أساس ذلك يمكن اعتبار النتائج المتوصل إليها علمية والاعتماد عليها في فهم الظواهر الاجتماعية و الإنسانية محل الدراسية.

وسوف تركز هذه المقالة على مرحلة تحديد المشكلة من خلال طرح الإشكالية وذالك من خلال اختيار الموضوع، واستعراض الأدبيات ونقد الوثائق وانتقائها وتدقيق المشكلة تتبع بالجانب العملياتي والمتمثل في الفرضية والتحليل ألمفهومي والإطار المرجعي.

كل هذه الخطوات تتطلب فهما جيدا من طرف الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وبقدر التحكم فيها بقدر ما يتميز البحث بالعلمية و الدقة.

**Résumé** :

Au sens littéral, la problématique c'est « l'ensemble des questions qu'une science ou une philosophie peut valablement poser en fonction de ses moyens, de son objet d'étude et de ses points de vue ».

Dans cet article il sera mis le point sur la phase de détermination de la problématique, à travers le choix du sujet, les lectures et concertations nécessaires à établir, afin de poser correctement les hypothèses et faire une analyse scientifique du sujet.

**مقدمة:**

إن ما يميز البحث العلمي عن غيره من الأعمال الصحفية أو الأدبية أو الروائية هو اعتماد البحث العلمي على منهجية علمية في مختلف مراحله و المتمثلة في:

- المرحلة الأولى: تحديد المشكلة أو الإشكالية.
- المرحلة الثانية: البناء التقني.
- المرحلة الثالثة: جمع المعطيات.
- المرحلة الرابعة: التحليل و التأويل.

و تعتبر المرحلة الأولى مرحلة تحديد الإشكالية في أي بحث علمي أهم مرحلة إذ عليها يبنى نجاح بقية المراحل، و بالتالي البحث كله، و على أساس ذلك يمكن اعتبار النتائج المتوصل إليها علمية و الاعتماد عليها في فهم الظواهر الاجتماعية و الإنسانية محل الدراسة.

و سوف تركز هذه المقالة على مرحلة تحديد الإشكالية و ذلك من خلال:

أولا: طرح الإشكالية وذلك من خلال اختيار الموضوع، و استعراض الأدبيات و نقد الوثائق و انتقائها و تدقيق المشكلة.

ثانيا : الجانب العملياتي و المتمثل في الفرضية و التحليل المفهومي و الإطار المرجعي .

كل هذه الخطوات تتطلب فهما جيدا من طرف الباحث في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية، و بقدر التحكم فيها بقدر ما يتميز البحث بالعلمية و الدقة.

**أولا: طرح الإشكالية**

تعتبر إعداد خطة البحث بما تحتويه من طرح للإشكالية و للمنهجية العلمية المتبعة و للأهداف المرجوة جوهر الدراسة التي يقوم بها الباحث، و يتفق معظم الباحثين أن براعة الباحث تبرز بالدرجة الأولى في حصره لجوانب الموضوع و تحديد النقاط التي يتم التركيز عليها.

اختيار الموضوع

يتمثل الموضوع الذي يتم اختياره في الجواب الذي يقدمه الباحث حول السؤال المطروح و الذي هو محل البحث.

إن اختيار الموضوع ليس بالأمر الهين و السهل، لأن الباحث مطالب بالإحاطة به إحاطة شاملة، و الإجابة عن الأسئلة المطروحة و الوصول إلى نتائج مدعمة بالحقائق و البيانات.

و لابد على الباحث من أخذ الوقت الكافي للتفكير في الموضوع، لأن التفكير الكافي والعميق هو السبيل الوحيد لتجنب العودة إلى الوراء، و تغيير الموضوع و بالتالي إضاعة الوقت، لذا يتعين على الباحث اختيار موضوع يتفق مع ميوله و رغباته ليضمن الحماسة للقيام بالبحث، و بذل الجهد المطلوب لتحقيق الهدف المنشود .

و على الباحث مراعاة العناصر التالية لاختيار موضوع البحث:

التجارب الشخصية و المهنية

قد يستلهم الباحث من التجارب المعيشة في العائلة، أو العمل، أو المدرسة، أو المجتمع، أو الأحداث موضوع بحث يتحقق منه فائدة. فعلى سبيل المثال العلاقة بين الغياب المدرسي و أثر ذلك على التحصيل العلمي للطالب، أو العلاقة بين الاستقرار العائلي ونجاح التلاميذ في دراستهم.

الرغبة أن يكون البحث مفيدا

إن حرص الباحث على أن يكون بحثه مفيدا، قد يكون مصدرا من مصادر الإلهام الذي يدفع الباحث إلى بذل جهد لاختيار موضوع جيد و عرضه على الهيئة محل الدراسة، كأن يكون الموضوع يهتم بدراسة تخص هيئة تقدم خدمات، أو منظمة تريد تغيير هيكلها التنظيمي بما يتلاءم مع التطورات ... الخ.

ملاحظة المحيط

قد تكون ملاحظة المحيط مصدرا من مصادر الإلهام، فالباحث الذي يتصف بالروح العلمية يتميز بملاحظته للأشياء، و التدقيق لما يشاهده يوميا بطريقة تلقائية.

**تبادل الأفكار**

إن تبادل الباحث الآراء مع الآخرين من زملاء و أصدقاء لا يقل أهمية عن الطرق الأخرى في العثور على موضوع بحث والتحكم فيه. فيمكن للزملاء أن يثيروا انتباهنا إلى موضوع لم يتم الانتباه إليه أو يمكنهم أن يثمنوا الموضوع الذي تم اختياره مع تقديم بعض الملاحظات و دعم قناعتنا به، أو تبيان الصعوبات التي تعترضه، كما أن تبادل الأفكار بين الباحث و أستاذه قد يوفر على الباحث الكثير من الوقت لاختيار الموضوع الذي لا يؤدي إلى طريق مسدود.

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة و الأدبيات المتخصصة من أهم مصادر الإلهام والتي لا يمكن أن يستغني عنها أي باحث، نظرا لكون أي بحث ما هو إلا امتداد للبحوث التي سبقته و تتمة و تكملة لها في جانب من الجوانب التي لم تتعرض لها.

كما أن هناك أسباب أخرى لعرض الدراسات السابقة من أهمها:(1)

1- التأكيد على إمكانية اختيار و تكرار نتائج البحث العلمي.
2- المساعدة في صياغة مشكلة البحث بشكل دقيق و واضح.
3- اطمئنان الباحث بأن المشكلة الحالية موضوع البحث ملائمة لأن العديد من الدراسات الأخرى تناولتها بالبحث ولتحليل.

إن الإطلاع على الأعمال السابقة في الموضوع محل البحث تمكن الباحث من معرفة الجوانب التي لم يتم التطرق إليها و التي تستلزم العناية و تسليط أضواء البحث عليها، و منه إثراء موضوع البحث، و تحديد الوثائق الواجب الرجوع إليها.

إضافة إلى مصادر الإلهام التي يستوحي منها الباحث الموضوع، فإنه يستحسن أن يسأل الباحث نفسه عدة أسئلة تتعلق بالبحث، قبل أن يرسي على اختيار موضوع يكون محل بحثه، و تتلخص هذه الأسئلة فيما يلي:(2)

- هل تستحوذ المشكلة على اهتمام الباحث و رغبته ؟
- هل هي جديدة ؟
- هل ستضيف الدراسة التي تجول بخاطره إلى المعرفة شيئا ؟
- هل يستطيع الباحث القيام بالدراسة المقترحة ؟
- هل المشكلة نفسها صالحة للبحث و الدراسة ؟
- هل سبق لباحث آخر أن سجل للقيام بهذا البحث ؟

**وضع قائمة للمفردات الأساسية**

إن تحديد قائمة للمفردات الأساسية في الموضوع محل البحث تسهل عملية البحث في فهارس المكتبات لتحديد المراجع المتعلقة بالموضوع، لذلك يتعين على الباحث تحديد و بدقة و بالشكل الكافي للمفردات المتصلة بموضوع البحث. و يجب الاستعانة بالقواميس اللغوية و العلمية و قاموس المرادفات .

**وضع قائمة للوثائق المتصلة بالموضوع و تعيين المطلوب قراءتها**

على الباحث أن يسجل أثناء تفحصه للفهارس و كلما تقدمت به هذه العملية، في ورقة خاصة كل الوثائق التي لها علاقة بموضوع بحثه، و أن يكون هذا التسجيل مضبوطا قدر الإمكان حتى يمكن الرجوع إليه بسرعة و بسهولة.

**تكوين بطاقات قراءة و اقتباس**

على الباحث عند قراءته للوثائق و استعراضه للأدبيات أن يقوم باستخلاص و اقتباس الأساسي منها و الاحتفاظ به في بطاقات وثائقية للاستفادة من تلك المستخلصات و الاقتباسات عند الحاجة، و استعمالها كوسيلة مساعدة لتذكير الباحث أين سجل أهم فقرات المصدر للرجوع إليها لاحقا.

" و يحتاج الباحث إلى أن ينظم عملية القراءة و الاقتباس، بحيث يوجه هذه الأنشطة لخدمة بحثه في الوقت الذي يستغل فيه الفترة المخصصة لبحثه أفضل استغلال ممكن، ففي بعض الحالات يبدد الباحث الكثير من الوقت في القراءة و الاقتباس، و تكون المحصلة النهائية غاية في التواضع، لأنه لم ينظم هذا الأمر جيدا منذ البداية".(3)

**تدقيق المشكلة**

إن استعراض الأدبيات و القراءة في الوثائق المختلفة يثير تساؤلات عدة حول ما نريد معرفته عن موضوع البحث. و عندما يتوصل الباحث إلى طرح سؤال أو أسئلة حول الموضوع، يتحول ذلك الموضوع إلى مشكلة بحث، هذه الأسئلة التي يجب على الباحث أن يجد لها إجابات في الواقع. كما أن المعرفة النظرية حول المشكلة المدروسة تسهم في إثراء الموضوع و تدقيق المشكلة بما تقدمه من مفردات و ما تفتحه من آفاق لتفسير مشكلة البحث و فهمها.

و هناك أربعة أسئلة رئيسية على الباحث أن يطرحها لتدقيق مشكلة البحث و تعريفها بأكثر دقة هي:

**1- ما الدافع الاهتمام بهذا الموضوع ؟**

على الباحث أن يبين بوضوح القصد الذي دفعه إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، سواء كانت تلك الأهداف شخصية أو علمية.

**2- ما الأهداف التي نود الوصول إليه ؟**

يتعين على الباحث أن يحدد جيدا الهدف من البحث، حتى لا يكون بحثه كلاما في كل شيء و ليس فيه أي شيء، فكل مسألة يمكن تناولها من عدة زوايا، فعلى الباحث أن يحدد الزاوية التي سيعالج منها تلك المشكلة و الهدف المحدد الذي يبتغي الوصول إليه، و ما طبيعة العلاقات التي يراد استخلاصها.

**3- ماذا نعرف عن الموضوع ؟**

بعد القيام بمجموعة من القراءات و استعراض البيانات على الباحث أن يقيم المعلومات حول المشكلة و التي جمعها من مختلف تلك القراءات، و تصنيف تلك المعلومات إلى معلومات ذات طبيعة فعلية (أي معطيات متنوعة) و معلومات من نوع نظري (تفسيرات)، و الحصول على معلومات من نوع منهجي (التي تتعلق بكيفية إنجاز البحوث السابقة)، و التي يمكن أن تساعد في المراحل التالية من البحث. و انطلاقا من وفرة المعلومات أو غيابها تتحدد وجهة البحث لاحقا.

و بفضل المعلومات التي تم جمعها يمكن للباحث أن يكون في مستوى استخلاص ما يمكن أن يكون موضوع بحث مقارنة بما تم القيام به سابقا.

4- ما هي الإشكالية التي سيتم طرحها ؟

بعد تبيان القصد و تحديد الهدف منه و المعرفة المكتسبة حول الموضوع، يستطيع الباحث في الأخير صياغة مشكلة بحثه في شكل سؤال. و سيسمح هذا السؤال بتحديد المشكلة الخاصة بالبحث بدقة و رسم حدودها و القيام بالتقصي في الواقع.

"إن كيفية صياغة السؤال البحثي يعتبر في غاية الأهمية، لأن ذلك مدى بعيد منهج البحث الذي سيستخدم الإجابة عن سؤال البحث" (4)

إسهامات النظرية

إن الرجوع إلى النظرية التي لها علاقة بمشكلة البحث تسمح للباحث بتوضيحها و توجيهها، ذلك لأن كل فرع علمي له نظرياته الخاصة به.

و قد يجد الباحث نفسه أمام عدة نظريات أو تصورات، و يتطلب أمر معرفة كل جوانبها جهدا معتبرا من العمل، و مع ذلك على الباحث أن يستلهم من النظرية و لو لم يكن على دراية بكل تشعباتها. كما على الباحث أن يكون حذرا في استعمال النظرية و الأخذ ببعض المصطلحات المباشرة المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة .

" إن صياغة مشكلة البحث هي مرحلة مهمة تكشف عن روح المساءلة لدى الباحث أو الباحثة. فعلا، يتميز الباحث أو الباحثة بالتساؤلات التي يعرفان طرحها حول الواقع أكثر مما يتميزان بامتلاك المعارف المتراكمة."(5)

**ثانيا : الجانب العملياتي (العملي)**

بعد توصل الباحث في المرحلة الأولى من تحديد المشكلة إلى طرح سؤال البحث، يتم الانتقال إلى الجانب العملي لهذه المشكلة للانتهاء من المرحلة الأولى من البحث، و يتعلق الأمر بمختلف العمليات التي تسمح بجعل سؤال البحث عبارة عن ظاهرة يمكن ملاحظتها في الواقع، و تتمثل هذه العمليات أولا في تحويل سؤال البحث إلى فرضية، ثم انطلاقا من تلك الفرضية يتم استخراج المفاهيم التي لابد من تحليلها، مع تحديد و تعريف مصطلحات البحث، و أخيرا تحديد الإطار المرجعي الذي يتم فيه البحث والعناصر التي يتضمنها.

فإذا كانت نقطة انطلاق البحث تتمثل في سؤال فإن العملياتية تقود إلى تحديد عناصر من الواقع للإجابة عنه. أي أننا كلما تقدمنا في المجال العلمي، كلما اتخذت المفردات التي تم استعمالها الصفة الملموسة و الدقيقة، و كلما كانت أكثر قربا من الواقع محل التقصي و الدراسة.

الفرضية

تتمثل الفرضية في الخطوة التي يقوم بها الباحث للإجابة عن السؤال الذي طرحه و الذي يمثل مشكلة البحث، فللإجابة عن مشكلة البحث يعمد الباحث إلى طرح فرضية أساسية و فرضيات ثانوية ثم محاولة الاستدلال على صحة تلك الفرضية من خلال التقصي في الواقع، و لابد أن تمتلك تلك الفرضية بعض الخصائص لتضمن صفتها العلمية، كما أن الفرضية قد تأخذ أشكالا متعددة.

و يمكن تعريف الفرضية بأنها "تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه و يتبناه الباحث مؤقتا لشرح ما يلاحظه من الحقائق و الظواهر ليكون هذا الفرض بمثابة مرشد للباحث في معالجته لمشكلة الدراسة".(6)

خصائص الفرضية

تتمثل خصائص الفرضية التي هي عبارة عن إجابة مقترحة عن سؤال البحث في: التصريح، التنبؤ و وسيلة للتحقق.

**التصريح**

الفرضية عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر، مثال الفرضية التي تقول: "بقدر ما تكون الأجور مرتفعة بقدر ما يتم تخصيص جزءا مهما للكماليات " فهذه الفرضية تقيم علاقة بين الحدود التالية: مداخيل مرتفعة، المستهلكين، السلع الكمالية.

**التنبؤ**

الفرضية عبارة عن تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، ففي مثالنا السابق نتوقع أننا سنجد عددا أكبر من مستهلكي السلع الكمالية ضمن فئة المداخل المرتفعة. إذن الفرضية هي جواب مفترض عن سؤال: " من هم مستهلكو السلع الكمالية " ؟.

**وسيلة للتحقق**

الفرضية هي إحدى طرق التحقق، فمن خلال الفرضية يتم معرفة مدى مطابقة التوقعات و الافتراضات للواقع، إن التحقق الميداني يتضمن ملاحظة الواقع، و الفرضية توجه هذه الملاحظة.

حدود الفرضية

تتميز الفرضية بجملة من الحدود تضفي عليها الصفة العلمية و هي: أنها غير مبهمة، دقيقة، لها معنى و حيادية.

**حدود غير مبهمة**

يجب أن تكون الحدود المستعملة غير مبهمة، كما ينبغي عليها ألا تترك أي مجال للشك أثناء القيام بتأويلها، مثلا فرضية أخرى " ترتفع نسبة المواليد في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية " فحدود هذه الفرضية غير مبهمة، فكلمة المواليد تعني الزيادات، و في نفس الوقت المقارنة تتم بين نوعين من المناطق و هي الريف و الحضر .

**حدود دقيقة**

يجب أن تكون الحدود المستعملة دقيقة. ففي مثالنا السابق تم استعمال لكلمات الريف و الحضر بدلا من القرية و المدينة لعدم دقتهما، فقد لا نستطيع تحديد أين تنتهي المدينة و أين تبدأ القرية، لكن هناك خصائص محددة للمناطق الحضرية و للمناطق الريفية موضوعة من طرف الإدارة يمكن اعتمادها.

فباستعمالنا لحدود ليس فقط موحدة ولكنها دقيقة تصبح التصريحات أكثر قابلية للفهم و بالتالي التحقق منها فيما بعد.

**حدود ذات معنى:**

المقصود بذلك أن حدود الفرضية تعلمنا عن بعض الوقائع، و كذلك عن بعض التصور لهذا الواقع. إن الفرضية في العلم مستنبطة عادة من نظرية توفر الإطار التفسيري للظواهر التي نريد دراستها. إن الواقع المعروف يمكن أن يؤدي إلى استقراء فرضية، فهذه المعرفة تأتي من البحوث السابقة أو من الملاحظات الخاصة و المتأنية التي سلطها الباحث على الواقع. ففي فرضية تغير نسبة المواليد حسب المناطق و التي يمكن أن يستنتجها من نظرية حول الأنماط المختلفة للحياة و ذلك بحسب درجة تمدن إقليم معين أو ملاحظة الواقع بالتنقل من منطقة إلى أخرى.

**حدود حيادية:**

نعني بذلك أن تبقى حدود الفرضية خالية من أحكام شخصية حول الواقع، رغم أن الباحث كأي كائن بشري، يحمل كشخص أحكاما حول الواقع، لكن في العمل العلمي لابد من مراقبة أحكامه حتى لا يعقد من صياغة الفرضيات و ذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الموضوعية. هكذا من غير المعقول أن تتواجد في المثال السابق تعبير مثل: "من الأفضل أن يكون الأشخاص من مناطق ريفية"، فالفرضية تهدف إلى التحقق من الظواهر، فلا يجب أن تتلوث بأحكام أخلاقية تسلط على الظاهرة محل الدراسة.

**أشكال الفرضية**

يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية: الفرضية ذات المتغير الواحد، الفرضية ثنائية المتغيرات، الفرضية ثلاثية المتغيرات.

الفرضية ذات المتغير الواحد الفرضية ذات المتغير الواحد على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها و مداها. مثال على الفرضية الأحادية المتغير:" الفقر يزداد في العالم منذ عشر سنوات "، فالمتغير الواحد هو الفقر و ليس على الباحث سوى حصر كلمة الفقر وتقييمها.

**الفرضية ثنائية المتغيرات**

تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصرين أساسين يربط بينهما التنبؤ. إن هذه العلاقة الموجودة بين عنصرين يمكن أن تظهر في شكل تغير مشترك، بمعنى أن إحدى الظاهرتين تتغير بتغير الظاهرة الأخرى. هذا هو الأساس الذي قامت عليه الفرضية التي تربط بين نوع المنطقة و نسبة المواليد. ما يمكن أن تكون العلاقة ثنائية المتغيرات من جهة أخرى علاقة سببية، انطلاقا من تقديم أحد العنصرين و كأنه سبب للآخر، مثل أن نقول إن استمرار مدة الزواج ما هو إلا نتاج لتشابهات اجتماعية للزوجين.

**الفرضية متعددة المتغيرات**

تصرح الفرضية متعددة المتغيرات بوجود علاقة بين ظواهر متعددة، مثلا الفرضية التي تصرح أن العائلات ذات العدد الأقل من الأبناء هي الأكثر استقرارا و الأكثر نجاحا في التعلم و في العلاقات الاجتماعية، فالحدود الأربعة لهذه الفرضية مترابطة مع بعضها البعض ويمكن تقديم هذه الحدود، و كأنها مترابطة أو ضمن بعد سببي، أي أن ظاهرة ما أو أكثر هي سبب لظاهرة أخرى أو أكثر.

**أهمية الفرضية**

تتبوأ الفرضية في العلم دورا يتعذر تقديره، فبفضل الفرضية يتم الانتقال من الجانب التجريدي إلى الجانب الملموس للطريقة العلمية. فقد تكون للباحث أفكارا رائعة لتصور الواقع، إلا أن هذه الأفكار لا تكون لها قيمة إلا بعد النجاح في جعلها فرضيات أو اقتراحات يسمح الواقع بإثبات صحتها. و يمكن تأكيد الفرضية أو نفيها بواسطة المعطيات المحصل عليها من الواقع، فللفرضية قيمة في اكتشاف جزءا من الواقع. و حتى و إن نفى الواقع الفرضية المطروحة فإنه بفضل صياغة الفرضية يمكن لهذا الواقع أن يأخذ معناه ومدلوله الحقيقي. إن الكثير من الاكتشافات العلمية قد تم التوصل إليها صدفة و نتيجة الملاحظة التي تذهب عكس فرضية الانطلاق، فمن غير المعقول على التفكير العلمي عدم التفتح على النتائج التي تناقض فرضيته. و لا يمكننا القول إن الفرضية صحيحة أو خاطئة، لأن هذا يعني عدم الإقرار بالميزة المؤقتة للاكتشافات العلمية و التي هي محل إعادة نظر باستمرار.

**التحليل المفهومي**

يبدأ هذا التحليل المفهومي أثناء شروع الباحث في استخراج المفاهيم من فرضيته، ويستمر هذا التحليل أثناء تفكيك كل مفهوم لاستخراج الأبعاد أو الجوانب التي ستؤخذ بعين الاعتبار. ثم يتم تشريح كل بعد و تحويله إلى مؤشرات أو ظواهر قابلة للملاحظة.

**المفاهيم**

المفهوم هو تصور ذهني عام و مجرد لظاهرة أو أكثر و للعلاقات الموجودة بينها، و غالبا ما تأخذ الحدود المستعملة في الفرضية شكل مفاهيم، و الفرضية التالية كمثال توضيحي لذلك: " موارد الزوجين تحدد سلطتهما العائلية "، فالمفاهيم الرئيسية لهذه الفرضية هي كلمات موارد الزوجين و السلطة العائلية.

**التعريف المؤقت**

بعد أن يتم تحديد المفاهيم المراد استعمالها، يتم القيام بإعطاء تعريف لكل منها، وتسمح هذه العملية بتبديد الغموض والشكوك وضبط موضوع البحث، مما يسهل العمليات الموالية. فيمكننا مثلا في البداية أن نعرف مفهوم السلطة العائلية أنه أخذ القرارات الهامة داخل العائلة. و لا يجب الاكتفاء بالعمليات التقريبية، لهذا و بمجرد الانتهاء من التحليل المفهومي يجب إعادة النظر لإتمام كل تعريف.

**تفكيك المفهوم**

إن التعريف المؤقت يساعد في استخراج أبعاد المفهوم، ففي مثالنا السابق " إن موارد الزوجين تحدد سلطتهما العائلية " فإن هذه الفرضية تقيم علاقة بين مفهومين رئيسين هما: موارد الزوجين و السلطة العائلية. و بإمكاننا استخراج عددا من الأبعاد لمفهوم موارد الزوجين انطلاقا من تحديده كمجموعة من الإمكانيات و إن كانت ذات صبغة مالية أو فكرية، جسدية أو اجتماعية، يتمتع بها كل زوج و التي تميزه عن الآخر، إن هذه الصفات الأربع تصبح أبعادا للمفهوم. إن التعريف الأولى للمفهوم هو الذي يقود إلى هذه الأبعاد، ولو تم تعريفه بشكل مخالف لتوصلنا إلى أبعاد أخرى.

**مؤشرات بعد المفهوم**

بعد القيام بوضع الفرضية و استخلاص منها الحدود أو المفاهيم الرئيسية، ثم القيام بالتعريف المؤقت لها، يتم إبراز جانب كل مفهوم أو أبعاده التي ينبغي الاحتفاظ بها، بعد ذلك ينبغي ترجمة هذه الأبعاد إلى سلوكيات أو ظواهر ملاحظة إنه دور المؤشر. فمثلا إذا أردنا دراسة الوضع الاقتصادي لمجتمع ما فإننا نبحث عن المؤشرات الدالة عليه، و هكذا فإن العناصر الملاحظة و المتعلقة بالتجارة، بسوق العمل، باحتياطات الدولة، بالموارد المستغلة، بمستوى المديونية، كلها تشير إلى الوضع الاقتصادي لذلك المجتمع. إن هذه العناصر يمكن أن تستغل كمؤشرات لبعد الوضع الاقتصادي.

**عدد المؤشرات**

قد يكون عدد المؤشرات كبيرا بالنسبة لكل مفهوم، لأنه يمكن ملاحظة كل بعد من أبعاده من خلال عدة مظاهر ملموسة.

إن مؤشرا واحدا قد يكون خادعا، لكن العدد الكبير منها يضمن صلاحية البعد.

إن استعمال العديد من المؤشرات هو الذي يضمن التقييم الموضوعي و الدقيق للبعد وللمفهوم الذين تتعلق بهما المؤشرات.

**بناء المؤشرات**

على الباحث في سعيه لإيجاد مؤشرات كل بعد أن يطرح على نفسه في كل مرة السؤال التالي: ما هي العلاقات الملاحظة في الواقع و التي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد ؟ وعلى الباحث أن يستفيد من معارفه و تجاربه و حدسه. كما عليه أن يقوم بترتيب الظواهر الملاحظة التي تبدو دالة نظرا إلى عدم وجود قائمة للمؤشرات ذات الاستعمال المختلف، فعلى الباحث اكتشاف المؤشرات بالنسبة إلى كل بعد.

بعد القيام بوضع المؤشرات على الباحث أن يعيد النظر في المؤشرات المكتشفة على ضوء بعد و مفهوم الانطلاق، و البحث عن مدى انسجامها، و هل تشير كلها، و بصفة جيدة إلى ما نبحث عنه ؟ هل لابد من القيام بعملية إضافة أو حذف

أو تعديل ؟ ثم سعيا للوصول إلى هدف الشمولية، لابد من التأكد من أن المؤشرات لم تهمل تغطية العناصر الأساسية للبعد، و أخيرا يجب التأكد من أن مؤشرات بعد ما لا تتعدى إلى مجال بعد آخر يشير إلى واقع آخر.

**تجميع المؤشرات في أدلة**

إنه من الممكن جمع مؤشرات بعد واحد، و هذا ما يسمح بإعطاء صورة شاملة عن المظاهر الملموسة لهذا البعد، فمثلا يمكننا جمع المؤشرات الخاصة ببعد الرضى في العمل ثم نقوم بحساب درجة الرضى في العمل لكل شخص مدروس، و قد لا تكون المؤشرات مهيأة للجمع و ذلك لأنها ليست من نفس الطبيعة، أو لأنها تقاس بصعوبة .

إن الأدلة هي مقاييس مركبة، فهي تتكون من تجميع لعدة مؤشرات في وحدة واحدة لها معنى، توضع تحت تسمية البعد أو المفهوم.

المتغيرات

يتفق علماء المنهجية على أن المتغير يرتبط بالمفهوم، و يسمى كذلك لأنه يشير إلي شيء ما قد يأخذ قيما مختلفة، فهو ينحدر من المفهوم أو من المؤشرات و يجعل بالتالي الظاهرة قابلة للقياس. فمثلا يمكن أن يشير مفهوم التعلم، من جملة ما يشير إلى القدرة على التذكر التي تصبح متغيرا، لأن القدرة يمكن قياسها اعتمادا على عدد الكلمات المحتفظ بها في فترة زمنية معينة.

**قياس المتغيرات**

تخضع بعض المتغيرات إلى القياس التصنيفي، فمتغير العرق يشير إلى التمييز بين مختلف المجموعات العرقية، كما أن متغيرات الدين، الجنس، المهنة، الانتماء السياسي، نوع المؤسسة، نوع الحكومة،...الخ تستعمل قصد التصنيف. و هناك متغيرات أخرى تسمح بالقياس العددي حينما يكون بالإمكان استعمال الرقم سواء للتقييم أو العد أو لوضع النسب المئوية و المعدلات. مثل متغيرات السن، عدد الأطفال، معدل النجاح، معدل البطالة، معدل الرضى، و كل المتغيرات المسبوقة بكلمة معدل، فكلها تسمح بالقياس العددي.

إن القياس هو أداة للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الدقة في الملاحظة، و باستعمال المتغيرات نستطيع القيام بقياسات تسمح بتقييم مختلف الظواهر. و المتغير لن يكون له أية قيمة إلا إذا كان ترجمة فعلية للمفهوم، لأنه بمثابة تمثيل ملموس للمفهوم، وليس له قيمة في حد ذاته.

**أنواع المتغيرات**

تمثل الفرضية علاقة بين متغيرين على الأقل، و قد لا يحتل المتغيران نفس المكان في الفرضية، فيقوم أحد المتغيرين و كأنه السبب و يدعى المتغير المستقل، أما الذي يعتمد عليه في تفسير الثاني و الذي يمثل النتيجة فهو ما يدعى بالمتغير التابع، أي الناتج من فعل الأول.

طرق المراقبة

عند الانتهاء من وضع الإطار المفهومي و العملي، على الباحث أن يتأكد من متانة هذا البناء، و يتعلق الأمر بمراقبة العملياتية لتجنب الانتقادات التي يمكن أن تبطل البحث. و تتم عملية المراقبة من خلال اختبار الصحة الداخلية و الصحة الخارجية للتحليل المفهومي ضمن علاقته بالفرضية.

**الصحة الداخلية**

يتعلق الأمر بالتحقق من عدم ترك أي شيء للصدفة. و يتم ذلك بطرح مجموعة من الأسئلة هي: هل تم تحديد كل مفهوم تحديدا جيدا ؟ و هل أخذ هذا التعريف في الاعتبار التحليل المفهومي للمفهوم؟ فليس المطلوب التفنن في التعريف بل الأهم هو تعريف يسمح بالتقصي، و يكون صالحا في الحدود التي تم رسمه له. هل المصطلحات المستعملة في الأبعاد و المؤشرات ذات معنى أحادي و ليست معرضة للغموض ؟ فلابد من التفسير الواضح لكل المصطلحات و إذا تم استعمال متغيرات مستقلة و تابعة فيجب تقديم العلاقات القائمة بين هذين المتغيرين. إن هذه التدقيقات ستفيد عبر كل مراحل البحث لأنها ستساعد على القيام بالعمليات الأخرى بصفة ملائمة.

**الصحة الخارجية**

يتم التأكد من الصحة الخارجية و التي تتعلق بالعلاقات بين عناصر الدراسة التي تنطلق من أقصى التجريد إلى أقصى الملموس بطرح جملة من الأسئلة هي: هل للفرضية معنى ؟ فلا يجب على مضمون الفرضية أن يحمل أي غموض، كما يجب أن يكون الافتراض معقولا. هل تتميز المؤشرات أو المتغيرات المستعملة بالصحة، أي هل المعنى بين المفهوم كفكرة مجردة و المؤشر كعنصر ملاحظ في الواقع يبقى نفسه دائما ؟.

إن درجة الصحة الخارجية تكون كبيرة لما نتوصل إلى ضمان أن معنى الفرضية و المفاهيم التي تتكون منها يبقى دائما حاضرا في المؤشرات و المتغيرات التي ترشد ملاحظة الواقع. والسؤال الأساسي الذي يجب طرحه هو هل المؤشرات تعكس جيدا حدود الفرضية.

إن مراقبات الصحة لها أهميتها لأنها تمكن الباحث من القيام بمراجعة نقدية للتحليل المفهومي، و تبين بدقة المفردات والمصطلحات المستعملة، كما يمكن أيضا من التأكد من بقاء المفاهيم و المؤشرات أو المتغيرات دائما في إطار نفس المعنى.

الإطار المرجعي

عند الانتهاء من صياغة الفرضية، تجسيدها و مراقبتها، على الباحث ضبط بعض الجوانب لتثبيت معالم بحثه. هذه الجوانب هي عناصر للتخطيط تهدف إلى توجيه الباحث في مواصلة عمله، و قد تخص هذه الجوانب مجموعة من الأفراد محل الدراسة، وسائل الإنجاز. إن هذه المعالم الرئيسية لها أهميتها لأنها تمكن من تحديد الفارق بين ما هو مرغوب فيه و ما سيتم إنجازه فعلا.

**مجتمع البحث محل الدراسة**

من الممكن أن يكون لمصطلح مجتمع البحث معنا واسعا، فقد تكون وحدات هذا المجتمع أفرادا أو كتابات، وثائق سمعية أو بصرية أو أشياء أخرى. و لابد على الباحث من طرح سؤالين لضبط المجموعة التي يريد الوصول إليها: ما هي خصائص مجتمع البحث ؟ وما هي الفترة من حياة الأفراد المطلوب ملاحظتها؟.

فلابد من تحديد الخصائص الرئيسية لمجتمع البحث المستهدف حتى يتم تشخيصه بوضوح و التحقق من مدى إمكانية بلوغه في الوقت المناسب، و لابد أن تحدد بدقة الفترة التي نريد دراستها.

**وسائل الإنجاز**

إن تحديد هذه الوسائل بدقة يعني تجنب المشاريع التي لا تؤدي إلى النتيجة. و هناك سؤالين على الباحث طرحهما لتحديد الإمكانيات: ما هي الموارد المادية المتوفرة؟ وما هو الوقت المتوفر للقيام بالبحث ؟

خاتمة

كخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول أن طرح مشكلة البحث يتم في ثلاث مراحل:

أولا: يتم اختيار الموضوع بعد تفكير طويل و عميق و التأكد من فائدته و الاستعانة بمختلف مصادر الإلهام من التجارب المعيشة، ورغبة الباحث في أن يكون بحثه مفيدا، وملاحظة المحيط المباشر أو الواسع، و تبادل الأفكار و البحوث السابقة.

كما أنه على الباحث قبل الاختيار النهائي قياس مدى قابلية البحث للإنجاز من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمقاييس عدة منها الوقت و الموارد المادية و إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات و درجة تعقد الموضوع

ثانيا : تتمثل المرحلة الثانية في الاطلاع على مختلف الأدبيات حول الموضوع، و يتم ذلك من خلال تحديد قائمة للمفردات الأساسية المتعلقة بالجوانب المختلفة للموضوع، الذهاب إلى المكتبات و الاطلاع على الفهارس المختلفة للكتب و الدوريات والرسائل بغرض استخلاص المراجع ذات الصلة بالموضوع و إتباع طريقة علمية باستعمال البطاقة البيبليوغرافية و البطاقة الوثائقية.

ثالثا: تتضمن المرحلة الثالثة تدقيق مشكلة البحث و ذلك من خلال توصل الباحث إلى طرح سؤال متصل بالبحث و الإجابة عليه من خلال التقصي في الواقع. و تتم عملية تدقيق مشكلة البحث من خلال طرح أربعة أسئلة رئيسية هي: ما الدافع الاهتمام بهذا الموضوع ؟، ما هي الأهداف التي نود الوصول إليها ؟، ماذا نعرف عن الموضوع ؟، و أي سؤال سيتم طرحه ؟، و لابد من توفر الحد الأدنى من المعرفة بالنظريات التي لها علاقة بفرع المعرفة المعني.

إن الجانب العملي أو العملياتية يعطي صرامة أكثر للطريقة المتبعة، و تشعر الباحث بامتلاكه للموضوع و سيطرته عليه و هذا بعد أن قام بتشريحه و قياس كل مصطلح فيه وإعطائه معنى دقيقا و اتجاها في شكل فرضية يبتغي بلوغها و هكذا يدرك الباحث أنه لا يسير في متاهة غامضة، بل هو يتوفر على إطار واقعي للملاحظة التي سيجريها لاحقا، وبإمكانه الرجوع إلى هذا الإطار الذي سيرشده إلى اختيار وسائل التقصي و التحليل اللاحق للمعطيات.

**الهوامش و المصادر**:


1-كمال الدين الداهراوي، منهجية البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 21.

2- عمار بوحوش ، محمد محمود ذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط3، 2001، ص 32.

3-عادل ريان محمد ريان، إعداد و كتابة الرسائل العلمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 149.

4- أنسليم ستراوس، جوليت كوربين، ترجمة: عبد الله بن الحسين الخليفة، أساسيات البحث الكيفي، مركز البحوث و الدراسات الإدارية، الرياض، 1999، ص 39.

5- موريس أنجرس، ترجمة: بوزيد صحراوي،كمال بوشرف، سعيد سبعون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 145.

6-أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، ط4 دار وائل، الأردن، 2005، ص 105.